أثر المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

Impact of business environment economic indicators on foreign direct investment in Africa

عليوان عبد الغني[1]، مدياني محمد[2]

[1] جامعة سطيف1 – سطيف (الجزائر)، aliouaneabd12@gmail.com

[2] جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي – أدرار (الجزائر)، mediani_mohamed@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2025/08/02 **تاريخ القبول:** 2025/09/24 **تاريخ النشر:** 2025/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) تم التركيز على أربعة متغيرات رئيسية تمثل بيئة الأعمال: معدل الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، وسعر الفائدة، وذلك لتقييم العلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الأجل مع.FDI

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين *FDI* وكل من الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو ما يؤكد أهمية حجم السوق والانخراط في التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية. في المقابل، لم يكن لمعدلات التضخم وسعر الصرف تأثير معنوي، ما قد يشير إلى عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب، كالمخاطر المؤسسية والإدارية. أما معدل الفائدة، فظهر تأثيره في بعض التقديرات الإيجابية، مما يعكس خصوصية الاقتصاد الجزائري وظروفه المالية.

تنسجم النتائج المحققة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة في السياق الإفريقي والعربي، وتسلط الضوء على أهمية تعزيز بيئة الأعمال، واستقرار السياسات الاقتصادية، وتحسين الحوكمة، بما يسهم في جذب استثمارات نوعية ومستدامة تدعم النمو الاقتصادي وتقلل من التبعية لقطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، بيئة الأعمال، نموذجARDL ، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تصنيفات JEL : F21, G11, E22, E31, O55, C22

Abstract :

This study investigates the impact of key macroeconomic variables on Foreign Direct Investment (FDI) inflows in Algeria over the period 2000–2024, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) modeling approach. The analysis focuses on four main indicators representing the business environment: trade openness, GDP per capita, inflation rate, and interest rate. The objective is

المؤلف المرسل: مدياني محمد، **الإيميل:** mediani_mohamed@univ-adrar.edu.dz

to assess the existence and nature of both short- and long-run relationships between these variables and FDI inflows.
The empirical results confirm the existence of a long-run equilibrium relationship between FDI and both trade openness and GDP per capita. This indicates that market size and integration into the global economy are significant determinants of FDI attractiveness. In contrast, inflation and exchange rate volatility showed no statistically significant effects, suggesting that non-economic factors—such as political risk and institutional inefficiencies—may also play a role in deterring FDI. Interestingly, interest rate was found to have a positive effect in certain model specifications, reflecting the unique characteristics of the Algerian financial and investment climate.
These findings align with several previous studies on African and emerging economies, which emphasize the importance of structural reforms, business climate improvements, and macroeconomic stability in attracting sustainable and diversified foreign investments. Enhancing institutional quality and reducing administrative barriers remain essential steps toward leveraging FDI as a driver of economic diversification and long-term growth in Algeria.
Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Trade, Business Environment, Algeria, ARDL Model, Macroeconomic Indicators.
JEL Classification Cods : F21, G11, E22, E31, O55, C22

المقدمة:

في مطلع القرن الواحد والعشرين انصب الاهتمام بموضوع بيئة الأعمال وربطها بمتغير الاستثمار بنوعيه (محلي أو أجنبي)، خصوصا بعد صدور أول تقرير لممارسة الأعمال عام 2003؛ الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي بهدف قياس تكاليف الأعمال لـ 190 دولة. كما يقدم هذا التقرير مؤشرا تحليليا عن بيئة الأعمال؛ إذ يتضمن المتطلبات والإجراءات التي يخضع لها المستثمرون؛ بحيث كان لهذا التقرير اثرا تحفيزيا للإصلاحات التنظيمية في الدول النامية من خلال الوقوف على مؤشرات تعبر عن بيئة الأعمال مع مراعاة ترتيب الدول وفقا لهذه المؤشرات، وتم تسجيل 294 اصلاحا تنظيميا بين الفترة (ماي 2018 وماي 2019) وسهل لـ 115 اقتصادا القيام بالأعمال (مجموعة البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال2020.ص18).

غير أن بيئات الأعمال في الدول النامية تعرف تقلبات عديدة تجعل من تحسين مناخ الاستثمار إلى جانب التحديات التي تفرضها العولمة عبء يحد من توقعات القائمين على المستثمرين حول زيادة الفرص الاستثمارية وتعزيز عوائد مالية متزايدة؛ وذلك بسبب الضعف في الهياكل الإنتاجية. وهو الواقع الذي أولى أولوية لمواجهة هذه التحديات التي تحول بين أهداف الدول النامية التي تسهر على وضع إستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينعكس إيجابا على نموها الاقتصادي ومن ثم على الاستثمار المحلي (J.W. Fedderke a,∗, A.T. Romm b,2006, p28) وبين تدنية انعكاساتها السلبية على التنمية الاقتصادية.

في هذا السياق، تمثل الجزائر نموذجًا مثيرًا للاهتمام، إذ أنها تزخر بمقومات استثمارية هامة، مثل الموارد الطبيعية المتنوعة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والسوق المحلية الكبيرة، إلا أنها لم تنجح بعد في استقطاب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يتناسب مع إمكانياتها. ويرجع ذلك، في جزء كبير منه، إلى ضعف المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال، مثل تعقيد الإجراءات الإدارية، وعدم استقرار الإطار التشريعي، وضعف الحوكمة الاقتصادية.

وقد أصبحت مسألة تحسين مناخ الأعمال من أولويات السياسة الاقتصادية الجزائرية، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، الذي يهدف إلى تسهيل إجراءات الاستثمار وتحفيز المستثمرين الأجانب.

انطلاقًا من هذا الواقع، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين مختلف مؤشرات بيئة الأعمال –كما وردت في التقارير الدولية – وبين حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

وتتجلى إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

إلى أي مدى تؤثر المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال في الجزائر على حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- **فرضيات الدراسة:**

بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الاقتصادية وأهمها النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف، الانفتاح التجاري) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
2. يعتمد المستثمرون الأجانب على مدى الانفتاح التجاري لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الجزائر؛
3. يؤثر كل من معدل التضخم وسعر الصرف سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
4. قد لا تؤثر معدلات الفائدة المحددة إداريا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل واقع بيئة الأعمال في الجزائر من خلال أبرز المؤشرات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.
2. قياس أثر المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج قياسي.
3. تقديم توصيات عملية لتحسين جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي.

- **منهجية الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على منهجية علمية تجمع بين التحليل النظري والقياس الكمي من أجل دراسة أثر المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2024). بداية بتحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وبيئة الأعمال، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة وتشخيص واقع بيئة الأعمال في الجزائر. ولقياس العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال نماذج الانحدار وتحليل البيانات الإحصائية باستخدام أدوات قياسية.

1– الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته ببيئة الأعمال، وأجمعت على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية لبيئة الأعمال هي علاقة تفاعلية، تتأثر بها الدول بدرجات متفاوتة وفقًا لظروفها الاقتصادية والسياسية والمؤسسية. كما أكدت على أهمية تحسين بيئة الأعمال، وتبني إصلاحات اقتصادية، لجذب المزيد من تدفقات **FDI**

وتعظيم الاستفادة منها.ومع رغبة الدول النامية في التوجه نحو اقتصاد السوق وتسابقها نحو الانفتاح التجاري، عملت الدول المتقدمة على توجيه فوائضها الرأسمالية إلى هذه الدول للاستفادة من المزايا الاقتصادية المتمثلة في الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن تحقيق تراكم لرؤوس أموالها. وللبحث عن أثر بيئة الأعمال بالجزائر كأحدى الدول النامية على تدفقات **FDI**، تم الوقوف على مجموعة من الدراسات السابقة التي تساعد في حصر وتبيان أهم المتغيرات الاقتصادية لبيئة الاعمال ومدى تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ونذكرها أهمها فيما يلي:

دراسة (Steve Onyeiwu* and Hemanta Shrestha،2004) والتي عنونت بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا باستخدام بيانات بانل لـ29 دولة افريقية خلال الفترة (1975-1999)، وتوصل الباحثان إلى أنه وبالرغم من الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في أفريقيا خلال تسعينيات القرن الماضي غير أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة لا يتوافق وحوافز الاستثمار المتوفرة لدى الدول عينة الدراسة بسبب جملة من العوامل تتلخص في النمو الاقتصادي، التضخم، وانفتاح الاقتصاد، والاحتياطيات الدولية.

ويعتبر(W. KRUGELL ،2005) في دراسته للعوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا أن المخاطر السياسية تعد عاملا أساسيا في عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في افريقيا، كما يعتبر الجغرافيا والموارد الطبيعية هما المحددان الرئيسيان لتدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو افريقيا، ووقف الباحث على العديد من العوائق التي تحول بين الدول الافريقية وبين الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتواجه افريقيا تحدي شبكات النقل ومصاريف النقل والتعامل مع صادرات المنتجات الاستثمارية بأقل التكاليف من أجل تشجيع الاستثمار وختم دراسته بإثارة إشكالية مؤشرات الأجور وأثرها على قرارات المستثمرين الأجانب.

وجاءت دراسة (Abdelbagi Edrees،2015) المعنونة بـ:"الاستثمار الأجنبي المباشر، بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**(Edrees, 2015,p22)** لتتناول الدور الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر وبيئة الاعمال التجارية في النمو الاقتصادي. وكانت عينة الدراسة تحتوي على 39 دولة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا مقسمة إلى مجموعتين، 21 دولة منخفضة الدخل و18 دولة متوسطة الدخل وذلك من عام 1992 إلى عام 2012. وقد توصل الباحث إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان سلبياً ومبالغ فيه إحصائيا في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط؛ وهو ما يعني أن كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أثر ذلك سلبيا على النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، كما أن لبيئة الاعمال تأثيراً مختلفاً على النمو الاقتصادي وخصوصاً ما يتعلق بمستوى الدخل.

أما دراسةكل من (Laleye Nicaise Abimbola, Akinleye Simeon Oludiran،2018) حول "المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب أفريقيا الاقتصادية والنقدية" بالاعتماد على بيانات ثماني دول افريقية للفترة ما بين 1980 و2010 بتقدير نموذج قياسي يستند إلى تحليل التكامل المشترك؛ بحيث توصل الباحثان إلى أن المحددات الرئيسية لاستقطاب الاستثمار المباشر تتمثل في حجم السوق الذي عبرا عنه في الدراسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري وبيئة أكثر ملائمة للأعمال. غير أنها لا تكفي مالم تتوفر ضمن مخاطر سياسية منخفضة، وأضاف الباحثان متغيرات

أخرى تمثلت في استقرار الاقتصاد الكلي الممثل بمعدلات التضخم، وأسعار الصرف، وقد ركزا على أهمية التنمية المالية لخلق التوازنات الداخلية التي تؤهل بيئة الأعمال إلى جذب أهم وأفضل المشاريع الاستثمارية.

وأما دراسة (Madiani & Talhaoui, 2021) المعنونة بـ: Impact of business environment economic indicators on foreign direct investment in Africa using autoregressive distributed lag (ARDL)، إلى تقييم تأثير المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مجموعة من الدول الأفريقية خلال الفترة من 2000 إلى 2018 .وقد ركزت الدراسة على ثلاث دول أفريقية رائدة في ممارسات "ممارسة أنشطة الأعمال " (Doing Business)وهي :موريشيوس، رواندا، والمغرب، بهدف الكشف عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية لبيئة الأعمال، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معدل التضخم، سعر الفائدة، وسعر الصرف خلصت الدراسة إلى أن النتائج تتباين بين الدول الثلاث، لكنها تقدم معلومات متسقة حول تأثير بيئة الأعمال على جذب الاستثمار المباشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد: يؤثر سلبًا على تدفقات الاستثمار في موريشيوس ورواندا (بسبب ارتفاع التكاليف/المخاطر أو توسع الاستثمار المحلي)، بينما له تأثير إيجابي في المغرب (يعكس حجم السوق). بينما يجب على موريشيوس ورواندا الانتباه إلى معدل التضخم لضمان استمرارية تأثيره الإيجابي، فإن معدلات التضخم المتقلبة فيهما تشير إلى عدم الاستقرار النقدي، في حين لم يظهر له تأثير في المغرب. ولعل اعتماد الدول الأفريقية على سياسة تخفيض قيمة العملة يحد من فعالية سعر الصرف كأداة لجذب الاستثمار المباشر. **كما** يظل دوراسعار الفائدة مهمشًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي الذي يفترض أهميتها كحافز، وأكدت الدراسة على ضرورة أن تولي الدول الأفريقية اهتمامًا أكبر لبيئة الأعمال ككل، وتكييف مواردها لتلبية متطلبات جذب رأس المال.

وبالنسبة للجزائر نجد أن العديد من الدراسات الأكاديمية تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر(**FDI**) ، نظرًا لأهميته في دعم الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، وتعزيز النمو الاقتصادي. لقد ركزت هذه الدراسات على تحليل العلاقة بين **FDI** ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، الانفتاح التجاري، ومناخ الاستثمار.

ففي دراسة أعدها (بن عمار، 2015) بعنوان "أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، توصل الباحث إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على جذب **FDI** ، في حين أن تقلبات سعر الصرف ومعدل التضخم كان لهما أثر سلبي.

وفي دراسة (سليمان دحو ومحمد بن مسعود ، 2017)، وهي تسعى إلى تحديد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك ضمن إطار نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر .تهدف الدراسة إلى توفير فهم أعمق للعوامل التي تجذب أو تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في ظل التنافسية العالمية وضرورة تهيئة بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب، كما تظهر أن أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتعلق بالتعليم (رأس المال البشري) والبيئة الثقافية الاجتماعية. تلعب الحوكمة الاقتصادية والإنفاق الحكومي أيضاً دوراً مهماً. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لمزيد من

الجهود لتحسين البيئة الاستثمارية، وخاصة في الجوانب الإدارية والقانونية، وذلك لمعالجة القيود المتعددة التي ما زالت قائمة في قطاعات مختلفة.

كما أظهرت دراسة (بوعزيز ومباركي، 2018) أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يعاني من بعض المعوقات الهيكلية والإدارية، رغم الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي تم اتخاذها لتحسين جاذبية السوق الجزائرية، لا سيما في ظل اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

وفي دراسة مقارنة إقليمية، قامت (غزال وعماري،2020) بتحليل عوامل جذب **FDI** في دول المغرب العربي، وتوصلت إلى أن الجزائر تتمتع بإمكانات كبيرة من حيث السوق الداخلية والثروات الطبيعية، إلا أن مناخ الأعمال وغياب الشفافية القانونية يشكلان عائقين رئيسيين أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية مقارنةً بدول مجاورة مثل المغرب وتونس.

وتأتي دراسة (وسعي رابح و رملي محمد ، 2021) التي تحمل عنوان" أثر بيئة الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2020"، والتي سعت إلى إبراز واقع بيئة الأعمال في الجزائر وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (**FDI**) إليها ، هدفت الدراسة إلى تبيان أثر محددات بيئة الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خاصة وأن السياسات الحالية للدولة الجزائرية تهدف إلى استقطاب أكبر قدر من هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية. أكدت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأن المؤشرات المدروسة لبيئة الأعمال كان لها تأثير مباشر (إيجابي أو سلبي) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما دراسة (بوشارب جلال و مباركي سامي ، 2021) بعنوان" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة(2018-1990) . تهدف إلى دراسة أثر بعض المحددات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائرتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أشارت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت ضعيفة ومركزة في قطاع المحروقات، مع إهمال قطاعات اقتصادية أخرى، كما أن هذه التدفقات ارتبطت بأسعار النفط العالمية.

وتهدف دراسة (يسرى حمرا، وردة عويسي، وشهرزاد زغيب، 2022) المعنونة بـ: L'impact de quelques déterminants économiques sur l'attractivité des IDE en Algérie_ Etude empirique application ARDL- (1994-2020) إلى تقييم التأثير الاقتصادي لمعدلات النمو (الناتج المحلي الإجمالي)، وأسعار الصرف، والتضخم على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في الجزائر خلال الفترة من 1994إلى 2020، أظهرت الدراسة أن أثر معدل النمو (الناتج المحلي الإجمالي) إيجابًا وبشكل كبير على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومع ذلك، يُعتبر هذا التأثير غير كافٍ بسبب تركز هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات (الهيدروكربونات)، الذي يساهم بأكثر من 70% من إيرادات الدولة الجزائرية.

بينما المتغيرات الخارجية الأخرى، والمتمثلة في سعر الصرف والتضخم، أثرت سلبًا على جاذبية هذه الاستثمارات؛ إذ زيادة 1% في التضخم تؤدي إلى انخفاض 0.31% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة 1% في سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض 0.15% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. يعزى التأثير السلبي لسعر الصرف إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري، مما أثر على القوة الشرائية للقطاعات المحلية وعلى الإنفاق. تخلص الدراسة إلى وجود غياب استراتيجية واضحة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصي الدراسة بضرورة خلق مناخ أعمال جاذب، وإنشاء وكالات لترويج الاستثمار لتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين المحليين والأجانب.

كذلك، أشارت تقارير **UNCTAD** إلى أن الجزائر رغم ما تمتلكه من موارد وإمكانات، إلا أنها لا تزال تسجل نسبًا منخفضة نسبيًا من تدفقات الاستثمار الأجنبي مقارنة بدول مشابهة، ويرجع ذلك إلى التحديات البيروقراطية، ونقص الشفافية، وعدم استقرار الإطار القانوني للاستثمار.

وتتفق معظم الدراسات على أن تحسين بيئة الاستثمار، واستقرار السياسات الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن قطاع المحروقات، تُعد خطوات أساسية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة.

تميزت الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها بمنهجية علمية وتحليل موضوعي مما ساهم في إضافة جوانب معرفية، ورغم أهمية الدارسات السابقة وقيمتها العلمية التي نأمل أن تتكون لها إضافة علمية؛ إذ تتميز بما يلي:

جاءت الدراسة لتربط بين متغيرين هما المتغيرات الاقتصادية لبيئة الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة زمنية من عام 2000 إلى غاية عام 2018 وباستخدام منهجية ARDL نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة من أجل تقدير أثر هذه المتغيرات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- المؤشرات الاقتصادية لبيئة الأعمال وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر :

اتفق العديد من الباحثين الاقتصاديين على أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر، بدرجات متفاوتة، في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تناول هذا الموضوع كلٌّ من سعد فرحان وذاكر هادي في دراستهما الموسومة "أثر متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة 2006–2016"، حيث حددا عدداً من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في بيئة الأعمال، شملت :نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف.(سعد عبد الكريم فرحان، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي، 2018، ص ص 137-159). وفيما يلي نذر مختلف المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء العام للاقتصاد وتستخدم كمقياس لحجم السوق في الدولة المضيفة، ما يجعله مرتبطًا بشكل مباشر بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (مزوري الطيب، تراري مجاوي حسين،2020، ص16). ويُعتقد أن ارتفاع هذا المؤشر قد يشير إلى قوة شرائية أكبر وفرص استهلاكية أوسع، مما يشجع المستثمرين الأجانب على الدخول إلى السوق.

إلا أن الدراسات حول العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد أظهرت نتائج متباينة. فقد توصل كل من Edward (Edward.S, 1990,) و Jaspersen (Jaspersen.F, Aylward, Knox, 2000,PP 71-95.) إلى وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، مشيرين إلى أن ارتفاع دخل الفرد قد يقلل من جاذبية الاستثمار في بعض الحالات. في المقابل، أظهرت دراسات كل من Shneider، وFery، Tsai،(Elizabeth Asiedu,2002, p110) وجود علاقة طردية، حيث رأوا أن ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد يُسهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة ذات جودة عالية. بينما ذهب باحثون آخرون مثل (Loree.D, 1995, PP 281-299) Loree، Hausmann (Hausmann R, Fernandez-~ (Wei, S. J. 2000, p1–11) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، مما يعكس تباين أثر هذا المؤشر تبعًا لاختلاف (Arias,E,2000, الظروف الاقتصادية والبنية المؤسسية في الدول المستضيفة.

2.2 – معدل الفائدة :

يعتبر معدل الفائدة من العوامل الاقتصادية المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعكس تكلفة الاقتراض داخل الدولة المضيفة. وتؤثر هذه التكلفة بشكل مباشر على قرارات المستثمرين، إذ يُنظر إلى ارتفاع معدل الفائدة غالبًا على أنه مؤشر لزيادة كلفة التمويل، مما قد يضعف من جاذبية البيئة الاستثمارية أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من جهة أخرى، قد يرى بعض المستثمرين أن ارتفاع أسعار الفائدة يمثل فرصة لتحقيق عوائد مالية أعلى، لا سيما في القطاعات المالية أو الاستثمارات قصيرة الأجل، مما يُعقّد تفسير العلاقة بين معدل الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبشكل عام، تميل العلاقة بين معدل الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن تكون عكسية في معظم الأدبيات الاقتصادية، حيث يؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى تقليل كلفة التمويل وتحفيز الاستثمارات، في حين قد يُثني ارتفاعه المستثمرين عن الدخول أو التوسع في السوق. ومع ذلك، تبقى هذه العلاقة خاضعة لتأثير عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسهولة تحويل الأرباح، والبنية التحتية المالية.

من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة السالفة الذكر، يتّضح أن معدل الفائدة يلعب دورًا مهمًا لكنه **معقّد ومتباين** في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك حسب السياق الاقتصادي والسياسي للدولة المستضيفة. وفيما يلي ملخص العلاقة بناءً على المعلومات المتوفرة:

- ✓ معدلات الفائدة المرتفعة قد تجذب رؤوس الأموال الباحثة عن عوائد مرتفعة، لكن هذا الجذب يقتصر غالبًا على الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، وليس على الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل، الذي يهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي والبنية التحتية (Leonce Ndikumana,2000, P384)
- ✓ ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية يشير أحيانًا إلى بيئة اقتصادية محفوفة بالمخاطر، ما يثني المستثمر الأجنبي المباشر عن دخول السوق. فالمستثمر يدرك أن هذه المعدلات قد تعكس محاولة من الدولة لتعويض مخاطر مرتفعة، أو وجود ضغوط تضخمية(Obsfeld, M. 1986,).

✓ الفجوة بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية تُعدّ مؤشرًا على عدم الاستقرار السياسي أو ضعف الثقة في الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب(Obsfeld, M, 1986,).

✓ في السياق الإفريقي، وخاصة **الجزائر**، كشفت دراسات مثل دراسة Collierو Gunning أن أثر سعر الفائدة على FDI غالبًا ما يكون مهملًا أو ضعيفًا(Collier, P., & Gunning, J. W. ,1999. PP 64 -111)، والسبب في ذلك يعود إلى:

- ضعف النظم المالية.
- تنظيمات ائتمانية غير فعالة.
- أولوية القروض للمؤسسات الحكومية على حساب المستثمرين الخواص.
- قلة فرص الحصول على قروض خارجية، مما يرفع معدلات الفائدة المحلية.

✓ في حالات معينة، مثل ما حدث في زيمبابوي سنة 2000 عندما تجاوزت معدلات الفائدة 50%، اتجه المستثمرون إلى القطاع المالي بدلاً من القطاع الحقيقي، ما يضعف أثر FDI المنتج (Steve Onyeiwu* and Hemanta Shrestha,Op.Cite, P93).

✓ في **الجزائر**، ورغم تعدد الدراسات حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لم يتم التركيز صراحة على معدل الفائدة كعامل مستقل مؤثر، لكن يمكن الاستنتاج أن تأثيره غير مباشر من خلال ارتباطه بالبيئة المالية العامة، الإنفاق الحكومي، وازدواجية السوق بين الرسمي وغير الرسمي.

3.2– معدل التضخم :

يُعد معدل التضخم من أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة تكلفة رأس المال وانخفاض العائد الحقيقي على الاستثمار، مما يقلل من جاذبية الدولة المضيفة أمام المستثمرين الأجانب (De Mello, L.R. 1997, P6). كما يُنظر إلى التضخم المرتفع كمؤشر على ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم الاستقرار الاقتصادي (Calvo, G.A., L. Leiderman, and C.M. Reinhart. 1996, P127)، وهو ما يثير مخاوف المستثمرين بشأن القدرة على الحفاظ على قيمة استثماراتهم. وقد أظهرت العديد من الدراسات، لا سيما في السياق الإفريقي، أن تقلبات التضخم كانت من بين الأسباب الرئيسية لعزوف الاستثمارات الأجنبية (Brinkman, H. and C.Gray,1997, PP 3-5). كما أن تأثيره كان واضحاً في الجزائر، حيث أثبتت دراسات قياسية وجود علاقة سلبية بين التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤدي زيادة بنسبة 1% في معدل التضخم إلى انخفاض في تدفقات **FDI** بنسبة 0.31%. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية فعّالة لضبط معدلات التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي يساهم في تحسين مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المستدامة.

4.2- سعر الصرف :

يمثل **سعر الصرف أحد المحددات الاقتصادية الهامة** التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب. وقد أظهرت الأدبيات والدراسات التطبيقية أن العلاقة بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف باختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة المستضيفة، واستقرار بيئتها الاقتصادية.

فمن جهة، يمكن لتخفيض قيمة العملة المحلية أن يؤدي إلى تعزيز تنافسية صادرات المشاريع الاستثمارية، ما يجعل الدول ذات التوجه التصديري أكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لقدرة المستثمرين على بيع منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار أرخص وتحقيق أرباح أعلى عند تحويلها إلى عملة صعبة (W. KRUGELL2005, OP. Cite, P 57). هذا التأثير يُعد إيجابيًا في حال كانت مخرجات الاستثمار موجهة للتصدير.

أما في حال اعتماد المشروع الاستثماري على استيراد المدخلات أو إذا كانت أرباح المستثمرين محوّلة إلى الخارج بعملة صعبة، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتقليص العائد الحقيقي للمستثمر، مما ينعكس سلبًا على جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية (Jenkins, C. and L. Thomas. 2002.P39).كما أن تقلبات سعر الصرف وعدم استقراره يثيران حالة من عدم اليقين الاقتصادي، وهو ما يمثل بيئة غير مواتية لاتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل، خاصة وأن المستثمرين الأجانب يفضلون الأسواق المستقرة ذات المخاطر القليلة (Urata, S., Kawai, H. 2000, pp.79-103).

وقد أظهرت عدة دراسات، منها دراسات **في الجزائر** (بن عمار 2015، حمرا وآخرون 2022)، أن هناك علاقة سلبية بين سعر الصرف وتدفقاتFDI ، حيث تبين أن كل زيادة بنسبة 1% في سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الدينار) تؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار بنسبة 0.15 % . ويُعزى ذلك إلى تآكل القوة الشرائية، وصعوبة التخطيط المالي للمستثمر الأجنبي. ومن ناحية أخرى، أشارت دراسات أخرى، مثل دراسة (Raman-Raju & Gokhale بالهند 1992–2010)، إلى عدم وجود علاقة معنوية بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار، مما يشير إلى أن أثر سعر الصرف قد يكون غير حاسم أو معتمد على سياق الدولة وطبيعة الاستثمار.

5.2- معدل الانفتاح التجاري:

تشير الأدبيات والدراسات السابقة إلى أن معدل الانفتاح التجاري يُعد من أبرز العوامل المحفزة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (**FDI**)، حيث يُعبر عن درجة ارتباط اقتصاد الدولة بالأسواق الدولية، مما يزيد من جاذبيته للمستثمرين الأجانب. وقد أظهرت دراسة بن عمار (**2015**) في الجزائر وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري وتدفقات**FDI** ، إذ يسهم الانفتاح في تعزيز فرص التصدير والوصول إلى أسواق أوسع. كما أكدت دراسة **Laleye**و (**2018**) **Oludiran** أن الانفتاح التجاري كان من بين المحددات الرئيسية لاستقطاب **FDI** في منطقة غرب إفريقيا الاقتصادية والنقدية. وبيّنت دراسة مدياني وطلحاوي (**2021**) أن الانفتاح يشكل عنصرًا مهمًا ضمن بيئة الأعمال المؤثرة على قرارات المستثمرين. ومع ذلك، أشارت بعض الدراسات إلى أن أثر الانفتاح التجاري قد يتضاءل في حال غياب استقرار اقتصادي ومؤسساتي، أو في حال ضعف

البنية التحتية والحوكمة، كما هو الحال في بعض دول المغرب العربي. عمومًا، يتضح أن الانفتاح التجاري يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه ليس كافيًا بمفرده دون بيئة أعمال فعالة ومخاطر سياسية منخفضة.

3 – الطريقة والأدوات :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس المحددات الاقتصادية لبيئة الأعمال التي لها علاقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؛ وفي ضوء الدراسات السالفة الذكر، تمثلت أهم المتغيرات الاقتصادية الممثلة لبيئة الأعمال التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في ما يلي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو معدل نموه: يُستخدم كمؤشر على حجم السوق والنشاط الاقتصادي.

معدل الفائدة: يعكس تكلفة الأموال في الاقتصاد، وهو مؤشر حيوي يُستخدم لفهم بيئة الأعمال والاستثمار.

معدل التضخم: مؤشر على استقرار الأسعار والسياسات النقدية.

سعر الصرف: يؤثر على تكلفة الاستثمار وتحويل الأرباح.

معدل الانفتاح التجاري: يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، يمثل قابلية الاقتصاد للتكامل الدولي.

وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDPpc، معدل التضخم INF، سعر الصرف مقابل الدولارEXR، ومعدل الانفتاح التجاري OPEN من قاعدة البنك الدولي، أما معدل الفائدة الإسمي TI فمصدرها تقارير البنك المركزي، وFDI من موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وذلك خلال الفترة (2000-2024).

3 .1– اختبار وجود علاقة بين المؤشرات الاقتصادية لبيئة الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر

لاختبار هذه العلاقة والاجابة على اشكالية الدراسة يتم الاعتماد على منهجية الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) التي تم تطويرها من طرف كل منPesaran et Al (2001)، Shinand and Sun(1998) ؛ بحيث يسمح نموذج ARDL بالفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتحديد اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير والطويل وقياس هذا الأثر أيضا. ولعل خطوات بناء نموذج قياس أثر بيئة الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نوضحها فيما يلي:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تتجلى أهمية قياس استقرارية السلسة الزمنية في الابتعاد عن إمكانية الحصول على انحدار زائف Regressions Spurious الناتج عن اجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة (C.W.J. Granger, P. Newbold ,1974, PP 111-120) بعد أن كانت تعتمد الدراسات لقياس العلاقة بين المتغيرات على معنوية المقدرات والقبول بنتائج اختبارات معامل التحديد R واختبار T و F للاستدلال على وجود العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

فيما يلي نتائج اختبار الاستقرارية لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، باستخدام اختبار ديكي وفولر المطور ADF؛ وذلك باختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ومعرفة درجة استقراريه كل سلسلة زمنية.

الجدول(1): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF

المتغير	قيمة ADF (τ)	القيمة الحرجة عند 5%	القرار	التفسير	إحصائية ADF τ	القيمة الحرجة (5%)	النتيجة	درجة التكامل
	المستوى				الفرق الأول			
FDI	-1.99	-3.00	❌ غير ساكن	يحتوي على جذر وحدة	-5.669	-3.00	✅ ساكن	I(1)
GDPpc	-2.19	-3.00	❌ غير ساكن	غير مستقر	-4.445	-3.00	✅ ساكن	I(1)
INF	-3.13	-3.00	✅ ساكن	مستقرة عند المستوى	-2.83	-3.00	❌ غير ساكن	قد يكون I(2) ←نحتاج تأكيد
EXR	-0.08	-3.00	❌ غير ساكن	غير مستقرة جدًا	-3.20	-3.00	✅ ساكن	I(1)
IR	-154.50	-3.00	✅ ساكن جدًا	مستقرة بوضوح	-4.416	-3.00	✅ ساكن	I(1)
OPEN	-0.66	-3.00	❌ غير ساكن	غير مستقرة جدًا	-154.5 *(من قبل)*	-3.00	✅ ساكن	I(0)

المصدر: من اعداد الباحثيين بالاعتماد على برنامج Eviews 12 ***مستوى معنوية 1%، **مستوى معنوية 5%.

أظهرت نتائج اختبار الجذر الوحدوي (ADF) أن جميع المتغيرات الاقتصادية المدروسة كانت ساكنة عند الفرق الأول (I(1))، باستثناء سعر الصرف الذي أصبح ساكنًا فقط عند الفرق الثاني .(I(2)) وبما أن نماذج ARDL لا تسمح بإدراج متغيرات من الدرجة الثانية، فقد تم استبعاد متغير سعر الصرف من النموذج النهائي. وبالتالي، تم استخدام نموذج ARDL لتقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، والانفتاح التجاري.

2. اختبار الحدود Bound Test

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة أولى مراحل بناء نموذج ARDL بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة. في حالة التحقق من وجود العلاقة يمكن تقدير المعلمات لهذا النموذج ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، والحصول على معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير؛ ليتم أيضا الحصول على علاقة بين المتغيرات في الأجل القصير. ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

الفرضية البديلة:(وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات).

وبعد القيام بدراسة الاستقرارية وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط الخطي للمتغيرات المدروسة، تم الوصول إلى النموذج الذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين المتغير التابع (Y) ولمتجه المتغيرات المستقلة (X) (أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، 2016، ص 214)

$$\Delta Y = \alpha_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \vartheta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \varphi_i \Delta X_{t-1} + u_t$$

وفيما يلي نتائج اختبار الحدود (Bound Test):

الجدول(2): اختبار الحدود لمتغيرات نموذج الدراسة

إحصائية المحسوبة F	4.23	
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى
عند مستوى معنوية 5%	**3.49**	**2.56**
القرار ***4.23 > 3.49 →***	**توجد علاقة طويلة الأجل (Cointegration) بين المتغيرات وFDI (نرفض فرضية العدم)**	

المصدر: من اعداد الباحثيين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول(2) الذي يوضح نتائج احتساب إحصائية (F)، نجد أنها أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وعليه تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم وبالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات بيئة الأعمال في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.3- بناء نماذج الدراسة وتحليل النتائج :

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI؛ فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار ومتغيرات بيئة الأعمال في الجزائر خلال الفترة (2000-2024). وفيما يلي نتائج التقدير:

الجدول(3): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل وفق منهجية ARDL

التفسير	القيمة الاحتمالية (P)	معامل التأثير	المتغير
تأثير موجب ومعنوي :زيادة معدل الفائدة تجذب FDI قد تعكس استقرارًا اقتصاديًا أو جاذبية العوائد.	**0.0479**	**0.4268**	**IR (الفائدة)**
تأثير موجب ومعنوي :انفتاح الاقتصاد يعزز من تدفقات.FDI	**0.0140**	**0.0199**	**OPEN (الانفتاح التجاري)**
تأثير سلبي غير معنوي :التضخم المرتفع لا يؤثر كثيرًا على FDI في هذا النموذج.	**0.5916**	**-0.0139**	**INF (التضخم)**
تأثير سلبي غير معنوي :لا يؤثر بوضوح على.FDI	**0.4284**	**-0.0218**	**GDPpc (نصيب الفرد من الناتج)**
ثابت المعادلة.	**0.0418**	**-3.864**	**C (الثابت)**

المصدر: من اعداد الباحثيين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول (3) تم الحصول على معادلتي الأجل الطويل والجدير بالملاحظة معنوية معامل التصحيح أو ما يعرف بمعامل معامل التصحيح 0.9168- = FDI(-1) (ECM Term) و $P < 0.01$، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في بيئة الأعمال والمتغير التابع المتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و يدل على وجود **تصحيح سريع جدًا** للانحراف عن التوازن طويل الأجل (نحو 91% من التصحيح يتم في سنة واحدة). فهي تكشف عن سرعة عودة

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، بحيث يتم معالجة كل الاختلالات التي تحدث في المدى القصير (T-1) في سنة واحدة.

تشير نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، وهو ما تؤكده نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) حيث تجاوزت القيمة المحسوبة لإحصائية F حدود القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5%. ووفقًا لمعادلة العلاقة في الأجل الطويل (الجدول (3))، تبين أن كلًا من **معدل الفائدة (IR) ومعدل الانفتاح التجاري (OPEN)** يؤثران إيجابيًا وبشكل معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعكس الزيادة في معدل الفائدة وجود بيئة مالية أكثر جاذبية للمستثمرين، بينما يشير الانفتاح التجاري إلى تسهيل التبادل التجاري واندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، ما يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب.

في المقابل، **لم يظهر** كل من معدل التضخم (INF) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc) أثرًا معنويًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدل على أن هذين المتغيرين **لا يمثلان محددات حاسمة لجذب الاستثمار الأجنبي** في الحالة المدروسة. ومن الجدير بالذكر أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تؤكد سرعة عودة التوازن إلى العلاقة في حال حدوث أي صدمة في المدى القصير. وبالتالي، فإن هذه النتائج تبرز أهمية تعزيز استقرار السياسات النقدية والتجارية كمدخل رئيسي لتحسين جاذبية بيئة الأعمال للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن تشير معظم الدراسات التطبيقية التي تناولت حالة الجزائر مثل دراسات :**بوشارب ومباركي، وسليمان دحو وبن مسعود، ووسعي ورملي** إلى أن: **سعر الفائدة لم يكن له تأثير معنوي أو مهم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**.بل يُعتبر **متغيرًا هامشيًا** في جاذبية الاستثمار مقارنة بمتغيرات أخرى مثل **الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، ومناخ الأعمال**، وهذا بسبب ضعف تعميق القطاع المالي وهيمنة البنوك العمومية.

وعليه حاولنا تحسين النموذج باستبعاد المتغيرات غير المقبولة اقتصاديا او احصائياً، وبعد محاولات لتحسين النموذج تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول(4): اعادة اختبار الحدود لمتغيرات نموذج الدراسة (بعد التعديل)

إحصائية المحسوبة F	**7.8694**	
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى
عند مستوى معنوية 1%	5	4.13
القرار *→ 7.8694 > 5*	توجد علاقة طويلة الأجل (Cointegration) بين المتغيرات وFDI (نرفض فرضية العدم)	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول (4) نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وكل من الانفتاح التجاري (OPEN) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.(GDPpc)

الجدول(5): نتائج اعادة تقدير معلمات الأجل الطويل وفق منهجية ARDL

المتغير	المعامل(Coefficient)	القيمة الاحتمالية(P-value)	الدلالة
OPEN	**0.018935**	**0.0030**	**دال إحصائيًا عند 1%**
GDPpc	**0.000116**	**0.0092**	**دال إحصائيًا عند 1%**
C	**-0.023025**	**0.9494**	**غير دال**

المصدر: من اعداد الباحثيين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول نلاحظ أن الانفتاح التجاري :(OPEN) له أثر موجب ومعنوي على تدفقاتFDI ، حيث أن زيادة درجة الانفتاح بنسبة واحدة ترتبط بزيادة تدفقات FDI بمقدار 0.0189، وهذا يعكس أهمية تسهيل التجارة الدولية في جذب الاستثمارات. وأيضا نصيب الفرد من الناتج المحلي (**GDPpc**) له أيضًا أثر موجب ومعنوي، وإن كان التأثير ضعيفاً، لكنه إحصائيًا مهم. يعكس ذلك أن حجم السوق ورفاهية المواطن الجزائري تجذب الاستثمارات الأجنبية.

كما تشير المتائج إلى وجود سرعة تعديل قوية جدًا نحو التوازن الطويل الأجل. حيث يتم تصحيح أكثر من 106%من الاختلال في FDI خلال فترة واحدة (ربما أقل من سنة)، وهو معدل مرتفع، وقد يعكس تقلبات قوية في السلاسل الزمنية أو حساسية عالية لتغيرات الاقتصاد الكلي.

بينما جاءت نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL كما يلي :

الجدول (6): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL

المتغير	المعنوية	التفسير
D(OPEN), D(OPEN(-1))	غير معنوي	التغيرات قصيرة الأجل في الانفتاح لا تؤثر على FDI بنفس وضوح التأثير طويل الأجل
D(GDPpc)	قريب من المعنوية (P = 0.0629)	هناك احتمال لتأثير قصير الأجل ضعيف

المصدر: من اعداد الباحثيين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أظهرت نتائج نموذج ARDL للعلاقة طويلة الأجل (الجدول (5) وقصيرة الاجل (6) بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وكل من الانفتاح التجاري (OPEN) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc) في الجزائر خلال الفترة 2000–2024 وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث اتضح أن كلا المتغيرين يؤثران بشكل إيجابي ومعنوي على تدفقات FDI؛ يشير ذلك إلى أن زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري يمثلان عاملين محفزين على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (**2018**) .**Laleye et al** التي بيّنت أن حجم السوق والانفتاح التجاري يعدان من أبرز محددات جذب FDI في دول غرب أفريقيا. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة **بن عمار** (**2015**) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار في الجزائر.

من ناحية أخرى، تعزز هذه النتائج ما أشارت إليه دراسة **وسعي ورملي (2021)** التي أكدت على أهمية محددات بيئة الأعمال، وعلى رأسها الانفتاح التجاري، في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب. أما بالنسبة لأثر الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فقد كان إيجابيًا ومعنويًا، مما يتوافق مع ما خلصت إليه دراسة **Abimbola & Oludiran (2018)** والتي أكدت على دور حجم السوق كمحفز رئيسي لتدفقاتFDI .

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن تعزيز الانفتاح التجاري وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالدخل الفردي قد يشكلان مدخلًا فعالًا لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجعلها أكثر تنافسية إقليميًا، خاصة في ظل التحديات البنيوية التي تم توثيقها في أدبيات سابقة كدراسة **بوعزيز ومباركي(2018)** ، والتي أكدت استمرار وجود معوقات إدارية وهيكلية رغم الإصلاحات القانونية المعلنة.

ومن خلال الملحق (1) التي تتضمن الاختبارات التشخيصية يتأكد جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية.

الخاتمة:

انطلاقاً تحليل المعطيات الاقتصادية ومناقشة نتائج النموذج القياسي، يتّضح أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تُظهر تفاعلات معقّدة تتأثر بطبيعة السياسات الاقتصادية المتّبعة ومدى استقرار البيئة الاستثمارية. وقد مكّنت الدراسة من الوقوف على مدى فاعلية كل من الانفتاح التجاري، سعر الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل التضخم، في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب. كما أتاحت المقارنة مع الدراسات السابقة فهماً أعمق للخصوصية الجزائرية في هذا المجال. وفي ضوء ذلك، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تمثل خاتمة هذه الدراسة.

تؤكد النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتأثر بشكل ملحوظ بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل عناصر أساسية في بيئة الأعمال. فقد أظهر نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقاتFDI ، حيث تبين أن هذين المتغيرين يساهمان بشكل إيجابي في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية، وهو ما يتماشى مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (Laleye et al., 2018) ودراسة (وسعي رابح ورملي محمد، 2021)، التي أكدت على أهمية حجم السوق والانفتاح الاقتصادي كعاملين حاسمين في توجيه الاستثمارات الدولية نحو البلدان الإفريقية.

ورغم ذلك، لم تُظهر بعض المتغيرات الأخرى، مثل معدل التضخم وسعر الصرف، أثراً معنويًا في النموذج الحالي، على عكس ما أظهرته دراسات مثل (حمرا وعويسي وزغيب، 2022) و(بن عمار، 2015)، التي أشارت إلى الأثر السلبي لهذه المتغيرات على تدفقات FDI في الجزائر. وقد يُعزى هذا التفاوت إلى اختلاف الفترات الزمنية المدروسة أو التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الجزائري خلال العقد الأخير، لا سيما في ظل إصلاحات جزئية ومحاولات متكررة لتقليص التبعية لقطاع المحروقات.

إن هذه النتائج تبرز، من جهة، الإمكانات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري بفضل موارده الطبيعية وموقعه الجغرافي، لكنها تكشف، من جهة أخرى، محدودية الأثر الفعلي لهذه الإمكانات بسبب المعوقات المؤسسية والإدارية والتنظيمية، وهو ما يجعل من تحسين مناخ الأعمال ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار في ظل تواجد الجزائر في منطقة تتميز بالمنافسة الكبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ فتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، منفتحة، وشفافة، مدعومة بإصلاحات قانونية وإدارية عميقة، يمثل شرطاً أساسياً لجذب استثمارات أجنبية نوعية ومستدامة قادرة على تحقيق قيمة مضافة ونقل التكنولوجيا ودعم التنمية الاقتصادية.

وعليه، توصي هذه الدراسة بضرورة تبني سياسات أكثر جرأة في مجال إصلاح مناخ الأعمال، مع التركيز على خلق حوافز حقيقية للمستثمرين، وتحسين مؤشرات الحوكمة، وتفعيل دور المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار، بالإضافة إلى تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية خارج المحروقات، بما يحقق التنوع الاقتصادي ويعزز مناعة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

❖ **المصادر والمراجع:**

- **باللغة العربية:**

1. أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط (2016)، **واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين بمنهجية .ARDL** مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 25(1).
2. بن عمار (2015)، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990–2013** .مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. بوشارب، ج.، و مباركي، س .(2021) .**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج ARDL خلال الفترة(1990–2018)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باتنة.
4. بوعزيز، م.، و مباركي، س(2018)، **تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الجزائر.
5. غزال، أ.، و عماري، أ(2020) ، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة** .مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
6. سعد عبد الكريم فرحان، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي (2018)، **أثر متغيرات البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة 2006–2016** .مجلة تنمية الرافدين، 119(37)، العراق، ص ص 137-159.
7. مجموعة البنك الدولي، **تقرير ممارسة الأعمال2020**.
8. مزوزي الطيب، تراري مجاوي حسين، (2016)، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الميركوسير خلال الفترة (1980–2014)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، ص ص 01-23.

- **باللغة الأجنبية:**

1. Abimbola, L. N., & Oludiran, A. S. (2018). **Major Determinants of Foreign Direct Investment in the West African Economic and Monetary Region**. Iranian Economic Review, 22(1), 121–162.
2. Asiedu, E. (2002). **On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different?** World Development, 30(1).
3. Brinkman, H., & Gray, C. (1997). ***Fourth Year of Positive Growth in Africa***. Africa Recovery, 11(3), 3–5.
4. Calvo, G. A., Leiderman, L., & Reinhart, C. M. (1996). ***Inflows of capital to developing countries in the 1990s***. Journal of Economic Perspectives, 10, 123–139.
5. Collier, P., & Gunning, J. W. (1999). ***Explaining African economic performance***. Journal of Economic Literature, 37, 64–111.
6. De Mello, L. R. (1997). ***Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey***. The Journal of Development Studies, 34, 1–34.

7. Edrees, A. (2015). ***Foreign Direct Investment, Business Environment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Pooled Mean Group Technique***. Journal of Global Economics, 5.
8. Edward, S. (1990). ***Capital flows, foreign direct investment, and debt-equity swaps in developing countries***. NBER Working Paper No. 3497, Cambridge.
9. Granger, C. W. J., & Newbold, P. (1974). ***Spurious regressions in econometrics***. Journal of Econometrics, 2, 111–120.
10. Hausmann, R., & Fernandez-Arias, E. (2000). ***The new wave of capital inflows: Sea change or just another tide?*** Inter-American Development Bank, Working Paper No. 417.
11. J.W. Fedderke a,∗, A.T. Romm b(2006), **Growth impact and determinants of foreign direct Investment into South Africa**, **1956–2003**, Economic Modelling, Elsevier, vol. 23(5), pages 738-760.
12. Jenkins, C., & Thomas, L. (2002). ***Foreign Direct Investment in Southern Africa: Determinants, Characteristics and Implications for Economic Growth and Poverty Alleviation***. Working Paper, Oxford University.
13. Jaspersen, F., Aylward, A., & Knox, M. (2000). ***The effects of risk on private investment: Africa compared with other developing areas***. In *Investment and Risk in Africa* (pp. 71–95). New York.
14. Krugell, W. (2005). ***The Determinants of Foreign Direct Investment in Africa*.** **In** ***Multinational Enterprises, Foreign Direct Investment and Growth in Africa*** (pp. 49–71). Contributions to Economics Series.
15. Loree, D. W., & Guisinger, S. E. (1995). ***Policy and non-policy determinants of U.S. equity foreign direct investment*.** Journal of Business Studies, 26(2), 281–299.
16. Madiani, M., & Talhaoui, F. Z. (2021). ***Impact of business environment economic indicators on foreign direct investment in Africa using autoregressive distributed lag (ARDL)*.** *Al-Basha'er Economic Journal*, 7(2), 815–832.
17. Ndikumana, L. (2000). ***Financial determinants of domestic investment in Sub-Saharan Africa: Evidence from panel data*.** World Development, 28(2), 381–400.
18. Obsfeld, M. (1986). ***Capital flows, the current account, and the real exchange rate: The consequences of stabilization and liberalization***. In E. Sebastian & A. L. Ahmed (Eds.), ***Economic Adjustment and Exchange Rates in Developing Countries***. University of Chicago Press.
19. Onyeiwu, S., & Shrestha, H. (2004). ***Determinants of foreign direct investment in Africa***. Journal of Developing Societies, 20, 89–106.
20. Urata, S., & Kawai, H. (2000). **The determinants of the location of foreign direct investment by Japanese small and medium-sized enterprises**. Small Business Economics, 15, 79–103.
21. Wei, S. J. (2000). **How taxing is corruption on international investors?** Review of Economics and Statistics, 82(1), P1–11.
22. W. KRUGELL (2005), [duplicate reference already included above]

❖ الملاحق:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/02/25 Time: 20:38
Sample: 2000 2024
Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.024591	0.381735	-0.064420	0.9494
FDI(-1)*	-1.058018	0.197747	-5.400935	0.0001
OPEN(-1)	0.020223	0.007169	2.820927	0.0123
GDPCA(-1)	0.000123	4.47E-05	2.751387	0.0139
D(OPEN)	-0.022456	0.015389	-1.459217	0.1639
D(OPEN(-1))	-0.017563	0.011838	-1.483542	0.1573
D(GDPCA)	0.000193	9.64E-05	1.999111	0.0629

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	0.019935	0.005419	3.434419	0.0030
GDPCA	0.000116	3.90E-05	2.951946	0.0092
C	-0.023025	0.356922	-0.064510	0.9494

EC = FDI - (0.0139*OPEN -0.0001*GDPCA - 0.0230)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.869482	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	23	Finite Sample: n=35		
		10%	2.945	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.399504	Prob. F(2,14)	0.6781
Obs*R-squared	1.241785	Prob. Chi-Square(2)	0.5375

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	5.786963	Prob. F(6,16)	0.0023
Obs*R-squared	15.74473	Prob. Chi-Square(6)	0.0152
Scaled explained SS	19.22982	Prob. Chi-Square(6)	0.0038



